

برئاسة السيد المستشار/ صلاح عطية
 وعضوية السادة المستشارين / طه سيد قاسم
 ومحمد سامي إبراهيم
 نواب رئيس المحكمة
 رئيس المحكمة
 وفؤاد حسن
 و يحيى عبد العزيز ماضي
 المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إهانة هيئة قضائية قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة قضت في الدعوى رغم أنها لم ترفع بالطريق الذي رسمه القانون بالمخالفة لنص المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون المحاماة . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن مقتضى نص المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون المحاماة أنه إذا وقع من المحامي أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يستدعي مؤاخذه جنائياً فإن رئيس الجلسة يحضر محضراً بما حدث وتتم إحالته إلى النيابة العامة لإجراء التحقيق ولا يجوز تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة إلا بصدر أمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين انعامين الأول - لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت بحبس الطاعن - وهو محام - لمدة سنة مع الشغل لارتكابه جريمة إهانة المحكمة أثناء مثوله بالجلسة لتأدية واجبه بعد أن أمر ممثل النيابة العامة الحاضر بالجلسة بتحريك الدعوى الجنائية قبله دون أن تفتن المحكمة لمؤدى المواد سالفه البيان فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض حكمها المطعون فيه وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية .